الاقتصاد الاجتماعي

تحرير المفهوم وفرصتنا السانحة

د. يوسف بن عثمان الحزيم

المحتويات :

أولاً : المقدمة .
ثـانـيـاً : تعريف علم الاقتصاد .
ثـالـثـاً : تعريف علم الاجتماع .
رابـعـاً : تاريخ علم الاقتصاد الاجتماعي .
خامساً : تعريف علم الاقتصاد الاجتماعي.
سادساً : الممارسات ومفهوم علم الاقتصاد الاجتماعي .
سابعاً : الفرصة السانحة (القطاع الرابع) .
ثـامـنـاً : الخلاصة .

أولاً: المقدمة :

- عند وقوع الأزمات والكوارث الاقتصادية والعسكرية والبيئية سيتذكر العالم فشل النظام الرأسمالي الليبرالي في حل المعضلات الاقتصادية أو كان سبباً في حدوثها وما ترتب عليه من ارتفاع معدلات البطالة وازدياد حجم الدين العام وعجز الميزانية العامة وزيادة معدلات الفقر والحرمان ناهيك على شيوع الفساد والاحتكار أو ما يسمى الظلم الاجتماعي ، في الجانب الآخر تظهر أهمية اكتشاف أو استيلاد نظريات ومفاهيم اقتصادية جديدة تحقق العدالة الاجتماعية والتوظيف والتوزيع الكامل .

ثانياً: تعريف علم الاقتصاد :

- لغة : من القصد ، وهو التوسط ، ويقال: هو على قصد أي رشد وطريق قصد: أي سهل .
- اصطلاحاً : علم اجتماعي يبحث في إدارة الموارد النادرة وبذا فهو العلم الذي يدرس المشكلة الاقتصادية المتمثلة في الندرة النسبية للموارد المحدودة على أفضل نحو مستطاع حتى يمكن الوصول إلى اشباع ممكن للحاجات البشرية .

ثالثاً: تعريف علم الاجتماع :

- الاجتماع لغة : ضد الافتراق قال ابن سينا : «وجود أشياء كثرة يعمّها معنى واحد» .
- علم الاجتماع اصطلاحاً: ابن خلدون : «الاجتماع الانساني أو عمران العالم».
- أوغوست كومت : «ذلك القسم الاضافي من الفلسفة الطبيعية المتعلق بدراسة القوانين الخاصة بالظواهر الاجتماعية» .

رابعاً: تاريخ علم الاقتصاد الاجتماعي:

١)الثورة الصناعية	1879 م
٢) تعاونيات الديمقراطية الاجتماعية	1887 م
٣) الثورة الشيوعية	1916 م
٤) الكساد الكبير	1929 م
٥) الكنيزية	1945 م
٦) حركة الاستقلال الوطنية (الاشتراكية)	1950 م
٧) النمو الاقتصادي المقرون بالحاجات الأساسية	1960 م
٨) فريدمان	1962 م
٩) التعاضديات والتعاونيات	1963 م
١٠) التنمية الشاملة	1990 م

خامساً: تعريف علم الاقتصاد الاجتماعي:

- بالرجوع إلى تعاريف علم الاقتصاد الاجتماعي ؛ فقد وجدتها ؛ تعرفه من خلال : أربعة مداخل أساسية (تعريف عام) ، أومن خلال : الشكل القانوني والبعد التعاقدي والتكافلي والتعاوني في منظمات بعينها (تعريف ضيق) .

خامساً: تعريف علم الاقتصاد الاجتماعي:

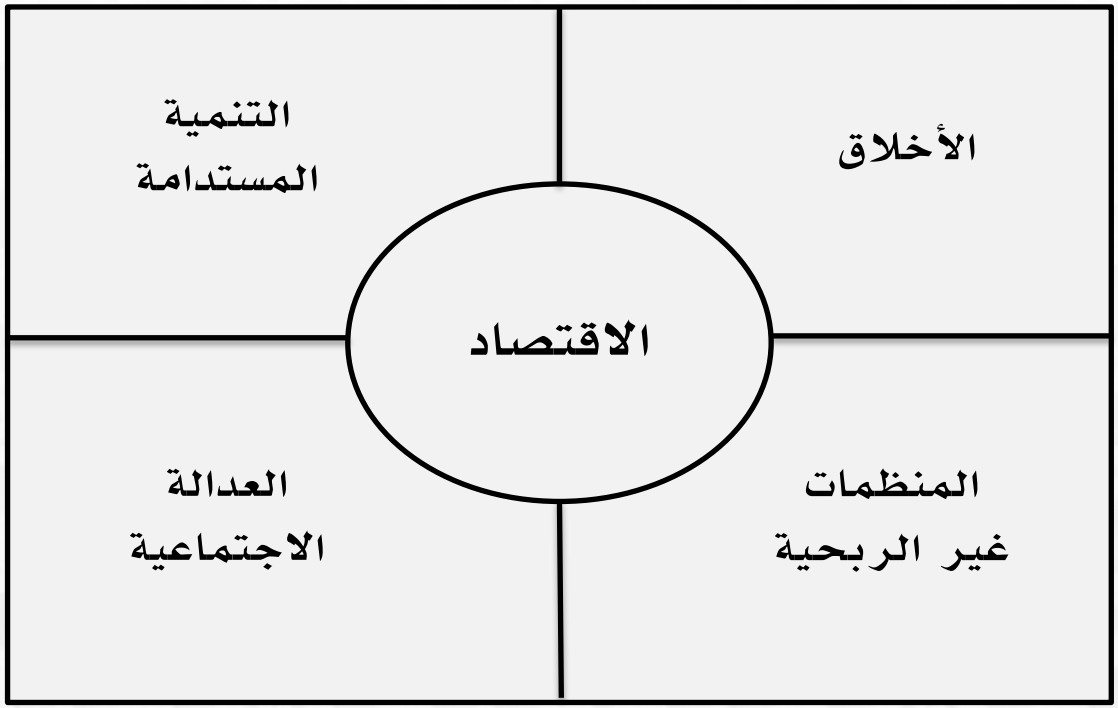

خامساً: تعريف علم الاقتصاد الاجتماعي:

٥/١ علم الاقتصاد الاجتماعي وفق مداخله الأربعة :

أ) مدخل صلة علم الاقتصاد بالأخلاق:

- ينظر على أن علم الاقتصاد هو أحد فروع علم الاجتماع الذي لا يمكن القول بحياده أو إنفصاله عن الأخلاق ويؤكد دونالد (Donald): أن هناك حقيقة غدت مستقرة في الأذهان تلك هي : «أنه لا يمكن فصل الاقتصاد عن تأثير العلوم الاجتماعية الأخرى ولا يمكن فصلها عن تأثير قيم ومعتقدات المشتغلين به».

خامساً: تعريف علم الاقتصاد الاجتماعي:

٥/١ علم الاقتصاد الاجتماعي وفق مداخله الأربعة :

- يرى سمويلز (Samaels) ويتابعه منذر قحف : أن الأوساط العلمية أصبحت اليوم ترى أنه لا يمكن فصل العلوم الاجتماعية بصورة عامة عن أصولها الفكرية أو العقدية .

- إذا علم الاقتصاد بطبيعته علم إجتماعي مرتبط بالأفكار والعقائد والأخلاق ؛ ويصح هنا القول : أن الاقتصاد يهدف بالدرجة الأولى لخدمة المجتمع ورفاهة ، ويمكن القول بذلك أن الإقتصاد الإجتماعي هو ذاك الاقتصاد المرتبط بالأخلاق الفاعلة في علاقات الناس أو : الإقتصاد الأخلاقي .

خامساً: تعريف علم الاقتصاد الاجتماعي:

٥/١ علم الاقتصاد الاجتماعي وفق مداخله الأربعة :

ب) مدخل الاقتصاد بالقطاع الثالث :

- ينقسم دراسة الاقتصاد إلى فرعين : الاقتصاد الكلي الذي يبحث في شؤون النظام الاقتصادي بمجمله بدلاً عن القطاعات المنفردة كالبحث في الناتج القومي والنظر في العلاقات التي تربط بين هذه المؤشرات الاقتصادية وتحاول أن توضح التغييرات التي تمر بها تلك المؤشرات خلال فترة زمنية معينة .

خامساً: تعريف علم الاقتصاد الاجتماعي:

٥/١ علم الاقتصاد الاجتماعي وفق مداخله الأربعة :

ب) مدخل الاقتصاد بالقطاع الثالث :

- الاقتصاد الجزئي : فرع من فروع علم الاقتصاد ويعنى بتحليل ودراسة سلوك المستهلك ومنظمات الأعمال والقطاعات في ظل كمية الموارد المحدودة وتوزيعها .

خامساً: تعريف علم الاقتصاد الاجتماعي:

٥/١ علم الاقتصاد الاجتماعي وفق مداخله الأربعة :

ب) مدخل الاقتصاد بالقطاع الثالث :

- يرى آخرون أن الاقتصاد الاجتماعي أو السياسي يعنى بدراسة الوحدات المشكلة بالقطاع الثالث أو المنظمات غير الربحية وآليات تفاعلها ونموها واسهامها في الاقتصاد الكلي ؛ ناهيك عن تحقيق رفاهية وجودة حياة المجتمع .

خامساً: تعريف علم الاقتصاد الاجتماعي:

٥/١ علم الاقتصاد الاجتماعي وفق مداخله الأربعة :

ج) مدخل الاقتصاد والعدالة الاجتماعية :

- نُظر للاقتصاد على أن هدفه ومقصده النهائي تحقيق العدالة الاجتماعية من محاربة التفاوت الطبقي والقضاء على الفساد والاحتكار وتفتيت تمركز الثروة والملكية وإعادة توزيعها إلى أكبر عدد من أفراد المجتمع وما يتبع ذلك من مساواة وتكافؤ للفرص بحيث تكون الطبقة الوسطى هي الغالبة بينما طبقة الفقراء والأغنياء تمثل القلة .

خامساً: تعريف علم الاقتصاد الاجتماعي:

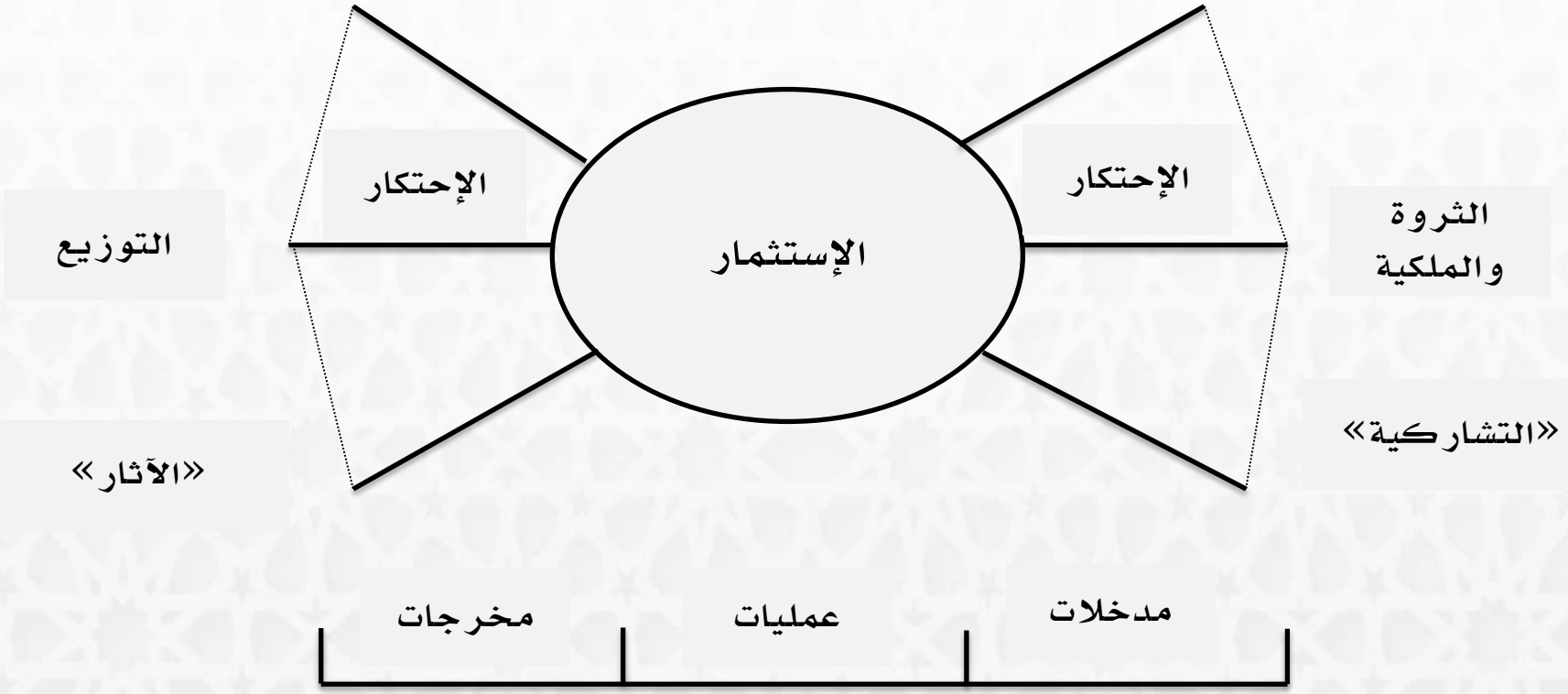

خامساً: تعريف علم الاقتصاد الاجتماعي:

٥/١ علم الاقتصاد الاجتماعي وفق مداخله الأربعة :

د) مدخل الاقتصاد والتنمية المستدامة :

- نُظر للاقتصاد الاجتماعي على أنه ذلك الاقتصاد الذي يحقق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاث : الاقتصادي والاجتماعي ، والبيئي وحفظ حقوق الأجيال القادمة من الموارد الاقتصادية كي يعيش بكرامة ورفاهية ، ولذا فإن الاقتصاد حينما يراعى تلك الأبعاد فإنه يسمى اقتصاداً اجتماعياً .

خامساً: تعريف علم الاقتصاد الاجتماعي:

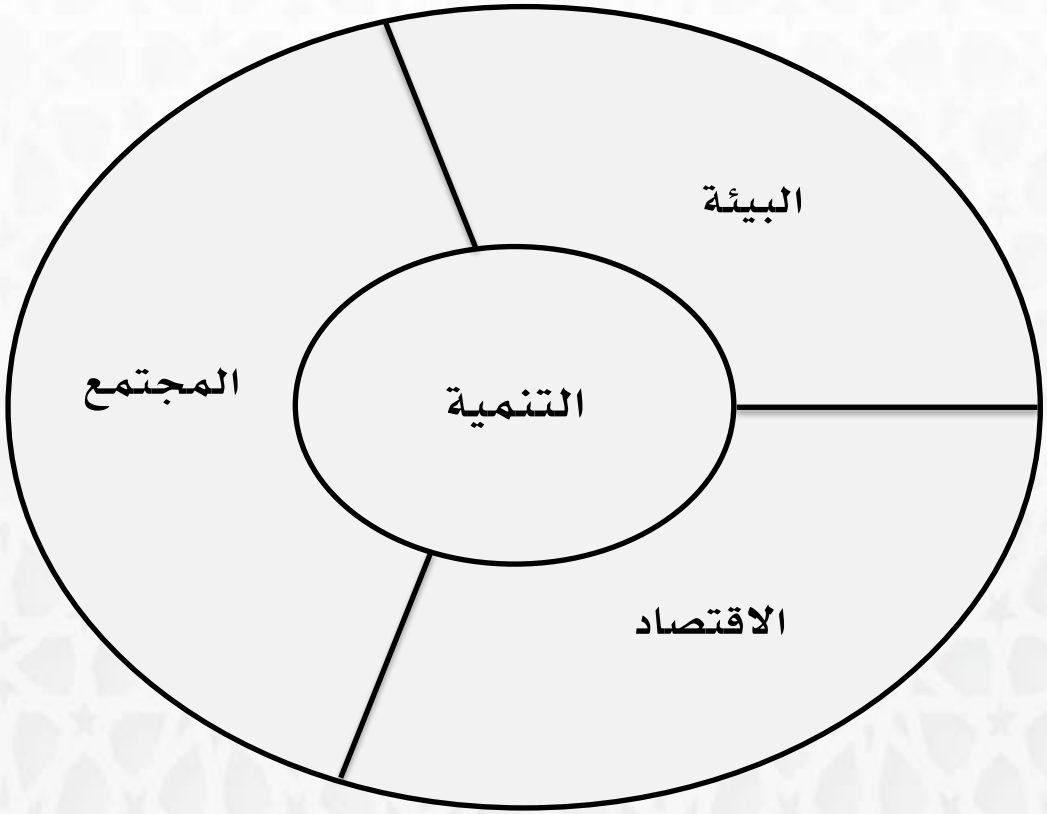

خامساً: تعريف علم الاقتصاد الاجتماعي:

٥/١ علم الاقتصاد الاجتماعي وفق مداخله الأربعة :

د) مدخل الاقتصاد والتنمية المستدامة :

- إذاً وفق هذه المداخل الأربعة يمكن توصيف علم الاقتصاد الاجتماعي بأنه : الاقتصاد الأخلاقي الذي يحقق أهداف التنمية المستدامة بفروعه وقطاعاته : الكلي (للعام) ، والجزئي (الخاص) ، والبر (النفع العام) .

خامساً: تعريف علم الاقتصاد الاجتماعي:

٥/١ علم الاقتصاد الاجتماعي وفق مداخله الأربعة :

د) مدخل الاقتصاد والتنمية المستدامة :

- يطلق أن الاقتصاد الاجتماعي على النظام الاقتصادي الذي يحقق :
  ١) إعلاء القيم والأخلاق والحقوق .
  ٢) العطاء والتضامن والتكافل الاجتماعي .
  ٣) الاستدامة .
  ٤) تحقيق الرفاهية الاجتماعية لأفراد المجتمع (المصلحة العامة) .
  ٥) تحقيق أفضل ربحية وكفاءة في استخدام الموارد الاقتصادية .

خامساً: تعريف علم الاقتصاد الاجتماعي:

٥/٢ الاقتصاد الاجتماعي من منظور قانوني ومقصد المنظمات:

- يعبّر الاقتصاد الاجتماعي والتضامني عن مجموعة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي تنتظم في شكل بنيات مهيكلة أو تجمعات لأشخاص ذاتيين أو معنويين بهدف تحقق المصلحة الجماعية والمجتمّعية وهي أنشطة مستقلة تخضع لتدبير مستقل وتشاركي يكون الانخراط فيه حراً .

خامساً: تعريف علم الاقتصاد الاجتماعي:

٥/٢ الاقتصاد الاجتماعي من منظور قانوني ومقصد المنظمات:

- تنتمي إلى الاقتصاد الاجتماعي والتضامني جميع المؤسسات التي ترتكز أهدافها الأساسية بالدرجة الأولى على ماهو اجتماعي من خلال تقديمها لنماذج مستدامة ومربحة من الناحية الاقتصادية وانتاجها سلعاً وخدمات تركّز على العنصر البشري وتندرج في التنمية المستدامة ومحاربة الاقصاء .

خامساً: تعريف علم الاقتصاد الاجتماعي:

٥/٢ الاقتصاد الاجتماعي من منظور قانوني ومقصد المنظمات:

- يعرّف المركز الفرنسي للتوثيق الاقتصاد الاجتماعي والتضامني باعتباره: القطاع المتكوّن من مجموعة من المؤسسات الناشطة تحت الشكل القانوني للتعاضديات والتعاونيات والجمعيات والمؤسسات المانحة وتتميز هذه المؤسسات بتركيز نظامها الداخلي ومجمل نشاطاتها على مبدأ التضامن والفاعلية الاجتماعية .

سادساً: الممارسات ومفهوم علم الاقتصاد الاجتماعي:

٦/١ التجربة الشيوعية :

- فشلت تجربتها الثورية على النظام الرأسمالي الهادفة لتحقيق العدالة الاجتماعية بنظامها الاقتصادي ذا الملكية الجماعية الممثلة بمركزية الدولة ، ولم يسلم إلا النظام الصيني الذي شجع الملكية الفردية في إطار محدود ثم سيطر على القطاعات الحيوية في الاقتصاد ونظّمه وأداره بأدوات القطاع الخاص الرأسمالي وقد حقق نجاحاً بنقل 500 مليون مواطن من الفقر والعوز إلى الطبقة الوسطى .

سادساً: الممارسات ومفهوم علم الاقتصاد الاجتماعي:

٦/٢ تجربة الديمقراطية الاجتماعية :

- الديمقراطية الاجتماعية نموذج سياسي ذا غايات اجتماعية وله قيم ثلاث: الحرية والعدالة والتضامن فالديمقراطية الاجتماعية تطالب بحقوق متساوية وبحقوق الإنسان للجميع وتنطبق هذه الحقوق في جميع المجالات كالحياة الشخصية أو الاقتصاد أو المجتمع ككل .

سادساً: الممارسات ومفهوم علم الاقتصاد الاجتماعي:

- تدعو الديمقراطية الاجتماعية على عمل الدولة بنشاط من أجل ضمان الحقوق الأساسية (حقوق الحماية ، وحقوق الرعاية) ويقع على عاتقها الالتزام بالتصرف دائماً .

- إن التضامن يعني وفق هذه الفلسفة توليفه من الانتماء والمساعدة :

١) يشعرون أنهم يتحملون مسؤولية بعضهم البعض .

٢) يتصرفون في ما يخدم مصلحة الآخرين .

٣) يساعدون الأشخاص الذين يؤمنون بالمبادئ نفسها .

سادساً: الممارسات ومفهوم علم الاقتصاد الاجتماعي:

- التضامن وفق عالم الاجتماع الأمريكي ريتشارد سينيت : «لا يتصرف كل من يتبرع للفقراء بطريقة تضامنية فالتضامن لايعني فعل الخير فقط ولا يعني إراحة الضمير .
- التضامن يعني أن يكافح المرء مع الآخرين من أجل عالم أفضل ، فالتضامن ليس حماية لفترة قصيرة بل لحياة أفضل في المستقبل (تمكين المجتمع) من أمثلة التضامن: النقابات، الجمعيات والضمان الاجتماعي ومن أفضل النماذج الاقتصادية التي تطبق الديمقراطية الاجتماعية : ألمانيا ، والسويد .

سادساً: الممارسات ومفهوم علم الاقتصاد الاجتماعي:

٦/٣ تجربة اليسار المعتدل :

- قاد السيد لولا دا سيلفا رئيس البرازيل للعام ٢٠٠٢م -٢٠٠٧م عند توليه السلطة سياسة اقتصادية دمجت بين سياسات يسارية لحماية الفقراء والمهمشين من جهة وتشجيع القطاع الخاص بسياسة ليبرالية رأسمالية .

سادساً: الممارسات ومفهوم علم الاقتصاد الاجتماعي:

٦/٤ تجربة التعاونيات والشركات غير الربحية :

- **تُعرّف التعاونيات بأنها :** جمعيات مستقلة من أشخاص متحدين بطريقة طوعية لمقابلة احتياجاتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المشتركة من خلال الملكية الجماعية والإدارة الديمقراطية .

- **تُعرّف الشركات غير الربحية بأنها :** ابتكار اقتصادي واجتماعي وهي مؤسسة أعمال ذات أغراض اجتماعية أساساً يعاد استثمار فوائضها غالباً لذات الأغراض .

سادساً: الممارسات ومفهوم علم الاقتصاد الاجتماعي:

- ظهور النموذج التعاوني في أوروبا في أواخر القرن الثامن عشر الميلادي ويعد نموذج جمعية روتشيلد نموذجاً ملهماً في المجتمع البريطاني 1850م - 1855م في حين أول ظهور للشركات غير الربحية (Enterprise Social) عام 1978م للمفكر الاجتماعي البريطاني فرير سبريكلي في حين أوائل التجارب التعاونية في العالم العربي كانت بالمغرب عام 1952م وقبلها تونس عام 1920م .

سادساً: الممارسات ومفهوم علم الاقتصاد الاجتماعي:

٦/٥ التجربة السعودية :

- إن تبني المملكة العربية السعودية لمفهوم التنمية المستدامة من خلال ابتداع رؤيتها 2030 ؛ قد نقلت المملكة تلقائياً لتحقيق مقاصد الاقتصاد الاجتماعي بإصلاح اقتصادي واجتماعي هيكلي ناهيك عن مكافحة الفساد وفرض الحد الأدنى من الأجور وسياسات الضمان الاجتماعي وبدل التبطّل .

سادساً: الممارسات ومفهوم علم الاقتصاد الاجتماعي:

- إن اقتصاد رؤية 2030 أكد وسن قوانين وتشريعات وفرض سياسات دعم للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ودعم العمل الحر فيما حرر سوق العمل وعدد خياراته .
- قامت وزارة التخطيط والاقتصاد بتشكيل مجموعة استراتيجية للاقتصاد الاجتماعي لاعتماده كأحد مصادر تنويع مصادر الاقتصاد .
- قامت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بدعم أنشطة وفعاليات الاستثمار الاجتماعي وأطلقت جمعية الاقتصاد الاجتماعي فيما وزارة التجارة فعّلت نظام الجمعيات التعاونية ودعمت أشكال المساهمة فيها .

سادساً: الممارسات ومفهوم علم الاقتصاد الاجتماعي:

- قام مركز العنود للأوقاف لإطلاق الملتقى الأول للاقتصاد الاجتماعي وإطلاق زمالة عالمية متخصصة في الاقتصاد الاجتماعي بالتعاون مع جامعة ابن زهر في المملكة المغربية ومنظمة العمل الدولية بإيطاليا .

- إن زخم الحراك كبير نحو الاقتصاد الاجتماعي ويتبقى على الفاعلين التشبيك والتعاون في إطار فلسفة فكرية تقودها مراكز البحث العلمي وأقسام الاقتصاد بالجامعات السعودية .

سابعاً: الفرصة السانحة (القطاع الرابع) :

- يقسّم علماء الاجتماع والاقتصاد قطاعات المجتمع إلى قطاعات ثلاثة :

١) القطاع العام الحكومي . (الأول)

٢) القطاع الخاص . (الثاني)

٣) قطاع النفع العام « أي التطوي » (الثالث)

سابعاً: الفرصة السانحة (القطاع الرابع) :

- مع تطور المجتمعات ظهرت أنماطاً من التفاعل الاجتماعي والاقتصادي البشري؛ لايمكن بحال تصنيفه ضمن القطاعات الثلاث وما ترتب عليه من التباس وعمومية وغموض في تعريفاته العلمية ومنها على سبيل المثال: الأوقاف والشركات غير الربحية، والتعاونيات.
- تدعو الحاجة علمياً وممارسةً إلى استيلاد قطاعاً يسمى القطاع الرابع حين تجمع فيه كافة الأشكال القانونية من منظمات ومؤسسات ومبادرات وأنشطة تجمع في جوهرها سمات المنظمات الطوعية من حيث النفع العام وتحقيق العدالة الاجتماعية وسمات منظمات الأعمال الاقتصادية من إدارة واستثمار وتحقيق أرباح .

سابعاً: الفرصة السانحة (القطاع الرابع) :

- إن انفصال جزء من القطاع الثاني كالمسؤولية المجتمعية والشركات غير الربحية وجزء من القطاع الخيري كالأوقاف ، والتعاونيات والتعاضديات والتأمين التعاوني والاستثمار والابتكار الاجتماعي وريادة الأعمال ؛ سيعطي هذا القطاع الجديد هوية قانونية وتنظيمية واقتصادية واجتماعية مستحقة كما سيساهم في استقطاب خبرات وكفاءات جديدة تفكر من منظور التمكين والتنمية المستدامة سيما في المجتمعات النامية بل ستعطي دفعاً اقتصادياً للإسهام في الناتج الوطني .

ثامناً : الخلاصة :

- الاقتصاد الاجتماعي فرع من فروع علم الاقتصاد والاقتصاد فرع من فروع العلوم الاجتماعية المرتبطة بحياة الناس وعمرانهم البشري وقيمهم وأخلاقهم وأعرافهم المعاشة .
- هدف الاقتصاد : تحقيق المصلحة العامة بالعدالة الاجتماعية ومكافأة رأس المال بالنمو لأرباح ؛ نتيجةً لحسن كفاءة استخدام موارده المتاحة ويحسن تعظيم أثره بتفتيت الملكية الرأسمالية وتوزيع أكبر للعوائد .
- إن الاقتصاد لن يكون اجتماعياً إلا عندما يسعى بمقاصدة الكبرى وسياساته وآليات عمله نحو مفهوم التنمية الشاملة بأبعادها الثلاثة : اقتصادياً ، واجتماعياً ، وبيئياً .

ثامناً : الخلاصة :

- تظهر الحاجة علمياً (أكاديمياً) ومهنياً وتنموياً لاستيلاد قطاع رابع يجمع بين تلك المنظمات في القطاع العمل الخيري أو القطاع الخاص ذات الفلسفة الهجينة الاقتصادية والاجتماعية ، لمنحه هوية جديدة سوف يعلى من شأن دراساته وأبحاثه ومنتجاته ومحترفيه ويشكل صناعة ذات طابع خاص لاسيما بالمجتمعات النامية والشابة .

شكراً لكم

info@alanood.org.sa
www.alanood.org.sa
Alanood Org